

## اجتماع مع وفد تركي من الاتحاد العام لمصدري الخدمات يوم الخميس ٥ فبراير ٢٠٢٦

عقدت الجمعية اجتماع مع وفد تركي من الاتحاد العام لمصدري الخدمات Hizmet İhracatçıları Birliği برئاسة السيد MUSTAFA AYDIN ، بحضور السادة المستشارين التجاريين بالسفارة التركية بالقاهرة السيد Hakan Atay، والسيد Caglar Goksu ، كما حضر الاجتماع الدكتور/ محمد يوسف المدير التنفيذي للجمعية والاستاذة/ داليا يوسف رئيس قطاع العلاقات الدولية وشئون العضوية بالجمعية وعدد من أعضاء الجمعية.

### أولاً: افتتاح الاجتماع

- افتتح الاجتماع بالترحيب بالوفد التركي، مع التأكيد على عمق ومتانة العلاقات المصرية-التركية، وأهمية هذا اللقاء في ضوء التوجهات السياسية الداعمة لتعزيز التعاون الاقتصادي بين البلدين، استناداً إلى ما أعلنه فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي وفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان بشأن دعم الشراكة الاقتصادية وإزالة المعوقات أمام التجارة والاستثمار.
- كما تم الإشارة إلى المؤتمر الذي عُقد بحضور الرئيسين، والذي حمل رسائل إيجابية ومهمة لمجمعي الأعمال في البلدين، حيث أبدى الجانبان استعداداً كاملاً للعمل على رفع حجم التبادل التجاري ليصل إلى ١٥ مليار دولار خلال الفترة المقبلة.

### ثانياً: دور قطاع الخدمات في التعاون الثنائي

- أكد المجتمعون أن قطاع الخدمات يمثل قطاعاً محورياً في التعاون المصري-التركي، ومن المتوقع أن يقود النمو الاقتصادي خلال المرحلة القادمة، في ظل النمو المتسارع لتجارة الخدمات عالمياً مقارنة بتجارة السلع.

### ثالثاً: استعراض مجلس صادرات الخدمات التركي

- تم استعراض دور رابطة مصدري الخدمات التركية، و هي منظمة رائدة في مجال الصادرات التركية. تعمل على دعم المصدرين وتطوير التجارة الدولية وتضم الرابطة ١٠ مجالس قطاعية تشمل: (السياحة - النقل واللوجستيات - الصحة - الثقافة - التعليم - تكنولوجيا المعلومات - المقاولات والخدمات الهندسية)

### أبرز المؤشرات:

- يضم المجلس نحو ٦٠٠٠ شركة.
- يحقق صادرات سنوية تقارب ١٢٣ مليار دولار في قطاع الخدمات.
- يبلغ إجمالي حجم التجارة التركية نحو ٤٠٠ مليار دولار سنوياً.
- تم الإشارة إلى أن حجم التبادل التجاري بين مصر وتركيا بلغ ٨,٨ مليار دولار.
- الاتفاق على العمل للوصول إلى ١٠ مليارات دولار في المدى القريب، واستهداف ١٥ مليار دولار خلال الفترة القادمة.
- وأكد الطرفان أن قطاع الخدمات سيكون المحرك الرئيسي لنمو العلاقات الاقتصادية الثنائية.

## رابعًا: مجلس الأعمال المصري-التركي

- تم الإعلان عن عقد الدورة السابعة عشرة لمجلس الأعمال المصري-التركي في إسطنبول خلال شهر أبريل المقبل.
- كما أوضح المجتمعون أن التجارة العالمية في قطاع الخدمات تنمو بمعدل ٨-٩٪ سنويًا، مقارنة بـ ٢-٣٪ لتجارة السلع.

## خامسًا: القطاعات ذات الأولوية للتعاون

### السياحة

- استقبلت تركيا عام ٢٠٢٥ نحو ٦٤ مليون سائح بعائد بلغ ٦٥ مليار دولار.
- المستهدف لعام ٢٠٢٦ الوصول إلى ٦٨ مليار دولار.
- وأشار الجانب التركي الي انه يوجد تطور ملحوظ في السياحة الشاطئية، وسياحة المدن، والسياحة الثقافية، والدينية، والطبية.
- أبدى الجانب التركي استعداداه لنقل الخبرات وتنفيذ استثمارات مشتركة مع الجانب المصري.

### المقاولات والتشييد

- أوضح الجانب التركي أنه منذ عام ١٩٩٣، وعلى مدار ما يقرب من خمسين عامًا، نفذت شركات المقاولات التركية نحو ١٣ ألف مشروع في مجالات المقاولات والإنشاءات، بإجمالي أعمال بلغت حوالي ٦٠٠ مليار دولار، وفي أكثر من ١٣٠ دولة حول العالم، حيث تم تنفيذ عدد كبير من هذه المشروعات وما زال العديد منها مستمرًا حتى اليوم. وخلال هذه الفترة، اكتسبت الشركات التركية خبرات فنية وتقنية متراكمة تمتد لنحو نصف قرن، لا تقتصر على التنفيذ الهندسي فقط، بل تشمل أيضًا الإدارة الفنية، والإدارة المالية، وإدارة المشروعات، والتخطيط، والتمويل، وغيرها من الجوانب المتكاملة المرتبطة بالمشروعات الكبرى.
- كما تم التأكيد على أن مصر تمثل مركزًا محوريًا لقطاع المقاولات في إفريقيا والشرق الأوسط.

### النقل واللوجستيات

- تستثمر الشركات العالمية في تركيا بنحو ٣٠٠ مليار دولار في التصدير و ١٢٠ مليار دولار في الخدمات (بري - بحري - جوي).
- التأكيد على أهمية إعادة تفعيل اتفاقيات النقل بين البلدين.
- الإشارة إلى أهمية تشغيل خطوط Ro-Ro لما لها من أثر مباشر في زيادة حجم التجارة.

### تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات

- أشار الجانب التركي إلى ان قطاع تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات يضم لدى المجلس نحو ١٧٠٠ شركة برمجيات وقد بلغت صادرات القطاع العام الماضي نحو ٦ مليارات دولار.
- التأكيد على رغبة الجانب التركي في التعاون والاستفادة من السوق المصري-التركي المشترك، الذي يضم أكثر من ٢٠٠ مليون نسمة، ويمثل فرصة استراتيجية واعدة.

- يقوم المجلس بتطوير برمجيات السياحة بشكل أساسي على مواردنا وخبراتنا الذاتية، وينطبق الأمر ذاته على قطاع الصحة.
- ونأمل أن نتمكن من تنفيذ مشروعات مشتركة تخدم أسواقنا المحلية، إلى جانب التوسع في المنطقة الإقليمية، وأن ننجح في بناء نماذج تعاون فعّالة ومستدامة بين شركائنا في البلدين.

### الصحة

- وجود نحو ٦٠٠ مستشفى خاص و١٠٠٠ مركز طبي في تركيا.
- تستقبل تركيا مرضى من أكثر من ١٢٠ دولة خاصة في مجالات العلاج المتقدم مثل أمراض السرطان المتقدمة، وزراعة الكبد، وزراعة نخاع العظام، وطب العيون.
- تحقيق عوائد بلغت ٤ مليارات دولار خلال العام الماضي.
- مناقشة فرص التعاون في المجال الطبي، وإنشاء وإدارة المستشفيات، ونقل التجربة التركية إلى مصر.

### التعليم

- وجود ٢٠٩ جامعة تركية.
- نحو ٥٣ ألف طالب أجنبي يدرسون في تركيا، منهم ١٠ ألف طالب مصري، إضافة إلى وجود طلاب أترك في مصر.
- التأكيد على أهمية زيادة التبادل الطلابي والأكاديمي، والبحوث المشتركة، وإنشاء مراكز تدريب فني.

### **سادساً: عرض الجانب المصري**

- قام الجانب المصري بتقديم نبذة عن الشركات المصرية المشاركة والتي تعمل في :
  - البنية التحتية والطاقة.
  - المناطق اللوجستية وتكنولوجيا المعلومات.
  - الزراعة، وتصنيع معدات ومواد البناء، والطاقة المتجددة، والهيدروجين الأخضر.
  - السياحة والسفر، وإدارة المتاحف، والاستشارات الهندسية، وتخطيط المدن الذكية، والتطوير العقاري.

### **سابعاً: فرص التعاون الاستراتيجي**

- تم التأكيد على أن قطاع الخدمات يمثل نحو ٥٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي المصري، مع وجود طفرة في:
  - التحول الرقمي
  - إنشاء المدن الذكية
  - التعليم الفني
- وأشار المجتمعون إلى إمكانية نقل النموذج التركي الناجح في إدارة المستشفيات وربطها بالبحث العلمي، والتعاون في برامج سياحية مشتركة تستهدف أسواقاً كبرى مثل الصين وجنوب شرق آسيا.

## ثامناً: التوصيات والاتفاقات

في نهاية الاجتماع، تم الاتفاق على ما يلي:

- استعداد الجمعية لتسهيل التواصل المباشر بين الشركات المصرية والتركية.
- دعم الاستفسارات وتوفير المعلومات المتعلقة بقوانين الاستثمار وتأسيس الشركات في مصر.
- تنظيم لقاءات قطاعية وورش عمل متخصصة، وندوات افتراضية شهرية لكل قطاع.
- تعميق التعاون في قطاعات الخدمات باعتبارها أولوية اقتصادية.
- تشجيع الاستثمارات المشتركة والمشروعات الثنائية.

وفي ختام الاجتماع، تم توجيه الشكر للوفد التركي، والسفارة التركية بالقاهرة، وجميع المشاركين، مع التأكيد على أن هذا اللقاء يمثل خطوة مهمة نحو تعزيز الشراكة الاستراتيجية بين مصر وتركيا، وفتح آفاق جديدة للتعاون الاقتصادي المستدام.